العدد (1559) السنة السادسة - الخميس (16) تموز 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

شبابيك

سيارة أجرة مكيفة.. تخيلوا

عبد الزهرة المنشداوي

لاتعدم الشعوب قاطبة وسيلة من الوسائل دون الافادة منها في سبيل حياة اكثر ملاءمة و اقل قسوة في جميع نواحيها. والدول التي تطورت مناهج العلم لديها وتطبيقاته قطعت شوطا بعيدا في ترويض الطبيعة او تحاشي مخاطرها من خلال اجهزة التحسس ومعرفة قوانين سير الطبيعة وتقلباتها من حرارة وبرودة وعواصف وما الى ذلك من امور .

بالامس القريب كانت درجة الحرارة لاتطاق، وصادف ان احد افراد العائلة لدي تدهورت صحته الى حدود بعيدة نتيجة ارتفاع حاد بضغط الدم .في هذه الحالة توجب علي نقله الى المستشفى ولكن بحذر وبوقت قصير مع ان المستشفى العام يبعد مسافة طويلة. اشار علي احد الجيران بأن استخدم سيارة اجرة مكيفة الهواء اذ ان تعرض مريضي للحرارة قد يفاقم من حالته.

في الشارع بحثت عن سيارة اجرة ،ووجدت المئات منها ،ولكن لم احظ بواحدة من هذه السيارات يوافق صاحبها على تشغيل التكييف داخل السيارة رغم ذكر السبب له.ما اردنا قوله، اذا كان الشارع العراقي يغص بالسيارات الحديثة، وهي مجهزة بالمكيف ولم يتم تزويدها عبثا او ان شركات مثل متسوبيشي، وفورد، وجنرال موتور، كانت قد اخطأت في تطوير السيارة من هذه الناحية والعمل على جعلها تلائم الاجواء ان كانت باردة او حارة . لا انت ولا انا نعتقد بذلك لثقتنا بهذه الشركات العملاقة، لكن صاحب سيارة الاجرة لدينا (ابو التكسي) هو من يشكك بقدرات هذه الشركات !!

(ابو التكسي)في العراق لديه ملاحظات جمة على صناعة هذا النوع من الاجهزة المرافق للسيارات الحديثة. فهو يقول عنها بان جهاز التكييف عند تشغيله (يثكل) السيارة ،واخر له راي غير هذا، اذ يذكر بأن تشغيل الجهاز يجعل سيارة التكسي تستهلك كميات وقود مضاعفة. وهذه الحجة الاخيرة باعتقادنا متهافتة كون اسعار الوقود كانت من التدني بمكان، واستهلاك الوقود لايؤثر كثيرا على عائدات السيارة.ولنفرض جدلا باننا نأخذ بملاحظات اصحاب سيارات الاجرة ونقر معهم بان تشغيل جهاز التكييف (يثكل) و(يصرف) ولكن هناك بالمقابل مستخدم سيارة اجرة يدفع ثمن الوقود الزائد ولايحبذ سرعة الوصول الى المكان الذي يتجه اليه. اذن ما قول صاحب السيارة في ذلك، وهل يدعونا نتخيل سيارة اجرة مكيفة تجوب شوارع بغداد.نعم سيارة اجرة مكيفة ..تخيلوا ذلك ،انتم بداخلها والحرارة واشعة الشمس تطرق عليك نوافذها ولكنك تهزأ بها بعد ان غلفت جسدك بنسيمات هواء لا مجال لوصف طراوتها. دعونا لانسرف بالتخيل كثيرا ونجابه الواقع لنقول ان على الجهات المعنية من شرطة مرور ونقابات ووزارة نقل ان تعمل بايجاد قانون او تعليمات او تشريع يلزم اصحاب سيارات الاجرة بالعمل وفق عداد كنا في السابق قد استخدمناه، ومن خلاله يمكن وضع تسعيرة للمسافة اولا، وتقوم لجنة خبراء بتقدير ما يستهلك من وقود مع جهاز التكييف. وللمواطن الخيار في ان يستخدم المكيفة او غير المكيفة. ونعتقد بان للمنافسة دورها في زيادة (رزق) السائق.

قضية ومسؤول

تعويضات الضحايا متأخرة دائماً!

محمد الجوراني مدير هيئة حقوق الانسان في محافظة بغداد سالته عن عمل هذه الهيئة وما سوف تضيفه من جديد بعد ان تم تشكيلها مؤخرا بعد انتخابات مجالس المحافظات لاسيما وان العديد من ذوي الشهداء وضحايا الارهاب يشكون من تاخر انجاز معاملاتهم فاجاب بالقول :

كريم الحمداني

أين التعويضات؟

ان الهيئة تشكيل جديد جرى تشكيلها في الدورة الجديدة للمجلس ،في السابق كانت هناك لجنة لحقوق الانسان حالها حال لجان الشهداء والسجناء وضحايا الارهاب والمهجرين كل هذه اللجان اجتمعت في هذه الهيئة على شكل اقسام تعمل في اطارها التوجهات الجديدة للدولة تولي حقوق الانسان اهمية استثنائية .

وعن عمل الهيئة حاليا ؟

شكلنا العديد من اللجان مهمتها الكشف عن خروقات حقوق الانسان في كل دوائر وموسسات الحكومة في بغداد وهي ساحة عملنا التي من الممكن ان تحصل للمواطن فضلا عن متابعة موضوع الشهداء والايتام والارامل وطلباتهم والتعويضات المقررة لهم والعوائل المهجرة التي تسكن الاراضي المتروكة اذ يجري حاليا التنسيق بين المجلس وامانة بغداد والمحافظة على تخصيص اراض وبناء مجمعات سكنية لهم .

من اين جاء هؤلاء الذين استقروا في معسكرات الجيش ودوائر الدولة ؟

اكد الجوراني ان العوائل المهجرة تنقسم بين العوائل الفلاحية والعوائل التي تسكن المدن والعوائل التي تسكن المعسكرات ودوائر الدولة حاليا هي العوائل الفلاحية النازحة من المحافظات وبسبب قلة المعلومات لدى الدوائر التي تعنى بموضوع المهجرين والنازحين حيث لانستطيع حاليا ارجاعهم الى اماكنهم الاصلية مالم تتوفر قاعدة بيانات حقيقية عن هذه المشكلة .

وعن التعويضات المقررة لضحايا الارهاب ؟

اوضح ان مجلس محافظة بغداد هو جهة تشريعية يصدر تعليمات وعلى الاذرع التنفيذية امانة بغداد والمحافظة تنفذ هذه التعليمات ،وتعويض الضحية مبلغ مليون و(٥٠٠) الف دينار وقطعة ارض تخصص لذويه من قبل وزارة البلديات والاشغال اذا كان شهيدا واما بالنسبة للجريح الذي تبلغ اصابته اكثر من ٦٠٪ يحصل على تعويض مالي ،والشهيد الذي قتل من مجموعة ارهابية غير معروفة يعوض واذا تم قتله من احد الاشخاص لايحصل على تعويض على اعتبار ذلك قضية شخصية اما بالنسبة للمحال التجارية فيتم تعويض البناء فقط ،وهذه التعويضات مستمر صرفها وفق قوائم بين فترة واخرى .

وعن موضوع الارامل ؟

قال في هذا الموضوع هناك الكثير من المتعلقات والمشاكل حول تأخير صرف رواتب الارامل من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وغيرها ولا اعتقد بأننا سوف نستطيع حلها بوقت قصير بسبب الاخطاء وعدم توفر قاعدة معلومات دقيقة لهذه المشكلة.

اشارة

الى بلدية الدورة

سامي وحيد

عانت منطقة الدورة ما عانت في السنوات السابقة من الارهاب والعمليات القتالية التي الحقت اضرارا لا يمكن تصورها في البنية التحتية لهذه المنطقة. انقطعت خطوط الاسالة وتمزقت الشبكة الكهربائية وسدت المجاري وحفرت الطرق والازقة، الامر الذي حمل اهل المنطقة الى تركها والبحث عن مكان آمن.

اليوم وبعد ان تكسرت موجة الارهاب، وبدأت الحياة تعود الى طبيعتها، أخذ الاهالي يعودون الى بيوتهم، وفتحت المحال وعادت نغمات العصافير تصدح في النخيل والأشجار، والجميع استبشر خيرا بهذا التحول المصيري في حي مهم وضخم من احياء بغداد. لكن المشكلة هي ان ما موجود من خدمات في المنطقة لا يتناسب مع التضحيات التي قدمتها.

ومن يتجول في الشوارع والازقة، في الميكانيك وشارع ستين وغيرهما من المناطق يظن ان الارهاب باق حتى الآن، وأن أماكن العبوات اشبه بالآثار التي تحاول البلدية الحفاظ عليها. فلا وجود لمجار صالحة، والحفر تملأ الساحات والنفايات حول المدارس والأديرة وبين البيوت، وكأن لا احد يرى او يسمع.

اليوم وبعد خروج القوات الاميركية من المدن، تسلم الدورة من قبل القوات الوطنية ينبغي ان يرى المواطن اثرا ولو قليلا من اعادة الاعمار، ردم حفرة او تعبيد طريق او اقامة رصيف او تنظيف نفايات غاصة بالذباب والحشرات.

اين رصدت اذن الاموال لهذه البلدية واين صرفت؟ ومن هو المشرف على مصير مئات الآلاف من العوائل والاطفال الذين لا يجدون ولا شارعا واحدا فيه اعمار؟ القاطن في الدورة يسمع عن منح اميركية وشركات سوف تاتي لتعمير المنطقة لكن كل ذلك كلام في كلام، فضلا عن غياب الاهتمام الحكومي. والأهالي ايضا لا حول لهم ولا قوة فلا مجلس بلدي يتكلم ولا صحوات، ولسان حال الجميع يقول ما دمنا خرجنا سالمين فليذهب الاعمار الى الجحيم!

غياب الشاي الموزع منذ سنة

المواطنة ام عمر من سكنة منطقة بغداد الجديدة حي الخليج العربي محلة ٧٠٩ تشير في رسالتها الى فقدان الكثير من مفردات الحصة التموينية وعلى سبيل المثال اننا لم نتسلم مادة الشاي منذ اكثر من سنة وكذلك السكرمنذ خمسة اشهر اما بقية المواد بعضها قد نسيناه مثل حليب الكبار او مساحيق الغسيل وبعضها نتسلمها كل ثلاثة او خمسة اشهر حتى ضاعت علينا ولا نعرف هذه المادة هي لاي شهر وعند سؤالنا للوكيل فهو الاخر لا يعرف الجواب وتصريحات مسؤولي وزارة التجارة تتصدر دائما وسائل الاعلام عن توفير مواد حصة الشهر كذا وغيرها والنتيجة المواطن يعاني معاناة حقيقية مع البطاقة التموينية.

إلى انظار وزارة الثقافة

اني الموظف درجة سادسة عماد قاسم حمودي المنسب الى دائرة التراث وخدمتي (٣٣) سنة ومن المعاقين (صم ابكم) عينت بعنوان حارس منذ ٢٠٠٢ في المخازن التابعة للوزارة ومارست واجبي بشكل مرض وكما هو مطلوب مني، ولم يحدث شيء سلبي خلال عملي كحارس منذ تعييني .

وقد منحت من قبل دائرتي وبموافقة المدير العام سكن بنفس المخازن ،غرفتان تعيش فيهما عائلتي المكونة من (٧) افراد،وقد بلغت من مدير عام دائرة العلاقات الثقافية ان اخلي هاتين الغرفتين سكن عائلتي والا سيتم طردنا الى الشارع ، ارجو منكم التدخل الشخصي في حسم موضوع بقائي في محل سكني الذي اشغله الان وان راتبي لا يسمح بالايجار وسوف تتشتت عائلتي ، علما بأن هاتين الغرفتين متفرقتان ولا يمكن الاستفادة منها بالنسبة للمخازن .

تفاوت في توزيع العوائل على الوكلاء

الوكيل ابو حسن من قضاء المحمودية اشار في رسالته الى ان هناك تفاوتا واضحا في توزيع العوائل على وكلاء الغذائية ، قسم من هؤلاء الوكلاء مسجل لديه(٨٠٠) عائلة والقسم الاخر لديه(١٥٠) عائلة واخرون لديهم اقل من هذا العدد وعليه طالب تدخل المفتش العام في وزارة التجارة في تسوية اعداد العوائل لكل وكيل وجعل العدد متقاربا فيما بينهم كي لايشعر الوكيل الذي بذمته عوائل قليلة بأنه قد غبن وان الاخر قد حصل عليها من دون حق والا ماتفسير ذلك ، مثلا في ناحية الرشيد الوكلاء الموجودون يتفاوت عدد العوائل الموزعة بين وكيل واخر وهكذا بقية وكلاء المواد الغذائية في بقية مناطق بغداد والمحافظات ، يتمنى الوكيل ان يتحقق ذلك قريبا وهذا ليس من الصعوبة في التنفيذ لا ان التوزيع يجب ان يكون عادلا بين الوكلاء والا فالغبن والمحاباة واضحين ولا يحتاجان الى تبرير .

تقرير

المواطن وسلع المزاد

علي التميمي

تعد ظاهرة بيع المواد المستعملة في بغداد والمحافظات عنواناً للكثير من الاسواق التي تنتشر عندنا وتغص بمختلف البضائع منها الجديد ومنها القديم المحافظ على الاصالة والجودة برغم تقدم الزمن، ومارافقه من تأثير على هذه البضاعة .وهناك اسباب لبيعها من قبل اصحابها قد تكون تحت تأثير الظروف الاقتصادية اوتحت طائلة التبديل والتغيير.

ويرى المواطن (حاتم عطوان المياحي)صاحب معرض مزاد الأندلس في بغداد الجديدة ان هذه التجارة رائجه في هذه الايام خصوصاً بعدتحسن المستوى المعيشي للناس اذ بدأت اغلب العوائل في بيع اثاثها القديم وشراء الجديد في حين ان هناك من يشتري هذه المواد المباعة لانه يجد فيها الاصالة والجودة كما ان البعض يزورنا عندما يرى ارتفاع اسعار السلع والبضائع الجديدة وللأسف الشديد هناك مشاكل ترافق هذه المهنة وهي ان البعض يأتي لبيع مواد على اساس انها مملوكة له لكن يتضح فيما بعد انها حصيلة سرقة اوجريمة مايدخلنا في اشكالات قانونية ونحن لانستطيع ان نتحرى عن كل هذه المواد اوعن مصدرها.

وتحدثت المواطنة (انعام سالم روضان) قائلة: وجود المزادات مهم جداً لأننا نجد فيها كل قديم وتراثي واصيل وهذه البضاعة القديمة يلجأ اصحابها لبيعها بسبب الرغبة في اقتناء الاشياء الجديدة. اقوم بالتجول في المزادات بين فترة واخرى لأشاهد كل التحف الاصيلة واقوم بشراء ماأحتاج اليه منها ولكن تفاوت هذه الاسعار بين مزاد واخر يحير المشتري اوالذي يزور هذه المزادات يحتاج الى الخبرة والدراية بمعرفة انواع السلع وقيمها واصالتها. المعارض فيها فائدة لكل شرائح المجتمع.

الخبير الاقتصادي(نوري ساطع الدواسي) من محافظة بابل ايضا يقول ..لهذه المزادات تقاليد معتبرة في بلدان العالم كافة ، اذ تباع فيها النفائس الفريدة بملايين الدولارات ونحن في العراق للأسف بدأت هذه الظاهرة بالتراجع مع انها جيدة وتساعد على النمو الاقتصادي لانها تؤدي الى حركة متبادلة في السوق من بيع وشراء وتداول للعملة الامر الذي يؤدي الى زيادة في النشاط التجاري وزيادة حجم المبيعات والمشتريات ويؤثر كثرة الاقبال على شرائها في نمو القطاع الخاص الذي يحتاج الى دعم من قبل الدولة بغية تخفيف الضغط عن كاهل المواطن الذي يعاني الامرين في مواجهة ظروف الحياة وارتفاع اسعار البضائع المستوردة.

ويرى المحامي فالح مكطوف ان ماتعرض له اصحاب المزادات وبيع المواد القديمة من مشاكل خصوصاً في الاونة الاخيرة يحتاج الى تعديل خصوصاً مايتعلق بالمادة ١٦٠و١٦١من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١لسنة ١٩٦٩حيث انهم يشترون هذه المواد بحسن نية من الاخرين ولاعلم لهم فيما اذا كانت هذه المواد مسروقة من عدمه لهذا فان اجراء التحقيقات معهم يخالف العرف السائد ويؤثر في اقدامهم على الشراء فهم لايعلمون اذا كانت المادة حصيلة سرقة لان واقع الحال في القانون يأخذ بحسن النية في الاشياء وبالتالي هذه المواد تحتاج الى تعديل ومراجعة لانها سببت الكثير من الضرر لأ صحاب المزادات الذين قد يقوم من لديه معهم خصومة اوعداوة على الاضرار بهم تحت هذه العناوين.

وتحدث الدكتور عباس التميمي عن اثر هذه المزادات على النشاط الاقتصادي قائلاً..كل نشاط يؤدي الى التبادل التجاري وتداول العملة يؤثر في النمو الاقتصادي ولاابالغ اذا قلت ان الكثير من الدول تعتمد هذا الاسلوب في تطوير اقتصادها خصوصاً البلدان التي لاتمتلك موارد اقتصادية حديثة ومفيدة كالنفط ومن هذه البلدان(ماليزيا) التي اعتمدت على هذا الاسلوب بالاضافة الى السياحة وفي انكلترا توجد الكثير من هذه المزادات التي تباع بها مقتنيات الاثرياء والتي يقبل عليها المشترون اصحاب الذوق وحب التراث الذي يشكل اساسات الشعوب والقاعدة التي يتم الانطلاق منها نحو افق التطور والنمو والعالمية.

رسالة العدد

امام انظار مجلس الوزراء

نحن اهالي مجمع الصالحية السكني نعرض مظلوميتنا امامكم ونامل ان تنتهي بقرار حاسم من لدنكم.

صدرت عدة قرارات من مجلسكم تخص الشقق السكنية في مجمع الصالحية ووضع الشاغل لها .وكان من اهم هذه القرارات القرار الصادر بالجلسة السادسة عشرة في ٢٠٠٨/٤/٨ واخرها القرار (٢٠٥)في ٢٠٠٩/٦/٩ الجلسة الحادية والعشرين .ولا نجامل اذا ماقلنا ان جميع هذه القرارات هي قرارات وطنية تتقرب من حاجة المواطن اذ تؤكد على احقية الشاغل في الشراء او الأستئجار وكان القرار الاخير قد صدر حسب مقترحات اللجنة المركزية التي راعت وضع العائلة العراقية وحاجتها الى السكن ضمن ما منصوص في المقترحات ولكن ورد بالقرار الاخير ٢٠٥ فقرة تباع لشاغليها الذين خصصت لهم بصورة رسمية فيحصل الالتباس بين الشاغل وبين الذي خصصت له ،وهذا الالتباس يؤدي الى الاشكال بين الطرفين اضافة الى الاشكال في تطبيق القرارحسب الاحقية علما ان الشاغلين يبلغ عددهم (١٣٠٠)عائلة وقد بدأت ابوابهم تطرق ليلا من قبل الذين خصصت لهم وبشكل شخصي والتهديد برمي الشاغل وعائلته خارجا عنها . لانعتقد بان الدولة تسمح بتحطيم الروابط الاجتماعية لتتحول الى احقاد.

وسؤالنا هو هل تسمح الدولة بتخصيص الشقق للمسؤولين الذين لاحاجة لهم بها كحاجة الشاغل لها وعلى حساب تشريد ٦٠٠٠الف عراقي واين البديل الذي وعدنا به ؟ان نسبة لابأس بها من الشاغلين هم من الموظفين المستمرين بالخدمة في وطنهم ومن المتقاعدين وان المسؤولية لا تعني المركز والسلطة بل تعني الاخلاص بخدمة الوطن.

اخيرا نتطلع الى شمولنا نحن الشاغلين للشقق في المجمع بقانون البيع والايجار اسوة ببقية المجمعات التي خصها القرار ضمن التصميم الاساسي لمدينة بغداد.

عن اهالي مجمع الصالحية
المهندس عبد عون خميس كريم

الاعمار هو الحل.

كاريكاتير..... عبد الرزاق